

دّة شؤون المكتبات

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النطوطات  
١٢٠٩ هـ

[illegible]

عدد الأوراق: ١٠  
ملاحظات: ١٠

٤١٤

ش ٥

(شرح الرسالة العضدية) ، تأليف السمرقندي، أبي القاسم

ابن أبي بكر (كان حيا سنة ٥٨٨٨هـ) . كتب في

أواخر القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٧ ق ١٥ س ٥٠٢٠٥٠٥ سم

٦٤٢٠

نسخة حسنة ، بين ما نقل من خطها نسخ معتاد .

الأعلام (٥: ١٧٣) الأزهري (٤: ٥٤١)

١ / ١٢٠٩

الصرف والوضع ، اللغة العربية . المؤلف

١٢٥٧ / ١١ / ١٠

بد تاريخ الخلفاء

Copyright © King Saud University





مسائل دقيقة. وتحقيقات عميقة. مع غاية الاجتهاد ونهاية  
الاختصار. ولم يكن له بد من شرح البعاد ومنها صغيرة ولا كبيرة  
الا حصاها. وبلغ في تبين المرام وتحقيق المقاصد اقصاها.  
اردن الخوض في تبيين هذا المرام. على وجه يكشف عن وجوه خرائده  
الشام. مع جمود الترجمة وكلال الطبيعة. وجعلته تحفة  
لحضرة العلية. الامير الاعظم والعزيمان الاكرم. ظل الله  
على الانام فاتيح ابواب الانعام والاكرام. الذي تشاقب بتجني  
السلطنة الى حقته. وباهت حلال الامارة على قامته. والقائد  
بالحكيمين العلية. والمنازل للرياستين الدينية والدينية  
شرف السلاطين في الاصل والنب. واحقرهم في الفضل والادب  
فيما ض سحر الانوار على الخلال. وحقاب جلال النعم والدقائق  
وما نوال النعام وفي الربيع كنوال الامير وفي السخا فنوال الامير  
بدرة عين ونوال النعام فطره ماء المؤبد بتأييد الملك العليم  
مغيث الدولة والدين. امير عبد الكريم. لا زال رقاب الامم  
خاضعة لاوامره. واعناق الخلال في مندة خيول مراسم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانس والجن في احوالهم ومجدهم  
ومجعل الخلق في احوالهم وطرفهم في حوائجهم. والفضل  
من مصدر الفضل والحكمة. الخاتم على الامم والامم  
الوصول الى احوال النعم والسعادة والهدى. المعرف في احوالهم  
الحكم والعدل. في الامم والامم. في الامم والامم. وعما  
ظن الخلق في احوالهم. ما ظن الخلق في العلم. وما ظن  
في العلم. وبعد فلما استفاض في الامم والامم. وطرف  
في النهار. الرسالة العنصرية التي اقامها الوصول الامام  
الحق الفاضل المدقوق حاتم الشهيد. عضد الحق والدين  
اعلى الله درجته في اعلى العليين. وكانت متممة على مسائل



وهذا ادعاء قد تلماه ريبا بحسب القول بطلان ارفع القول  
والاطول فال وقع وخبر القول والرضا فهو غاية المقصد  
وغيره المبني والله المستر لا مال وعليه التوكيد في جميع  
قال المصنف التسمية **هذه** فائدة المثار اليه بهذه العبارات  
الذاتية التي اراد كتابتها او بيان اجزاها نزلت منزلة  
المشخص المثار بعد المحسوس فاستعملت لها كلمة هذه  
الموضوعة لكل مثار اليه محسوس والفائدة في اللغة ما  
حصلته من علم او مال مشتق من الفيد مصدر فاد بمعنى كثر  
المال والخير وقيل اسم فاعل من فادته اذا اصب فواده  
وفي العرف هي المصلحة المرتبة على فعل من حيث هو ثمينة ونتيجة  
وتلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل تسمى غاية له  
ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث  
انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل الاجل  
تسمى غائية فالغائية والغاية متحدان بالذات وتختلفان  
بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لان

لار الحيتين متا زمان ودليل اعتبارا لحيثية فيما اعتبر  
فيه اضافة الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية بالعكس  
فان كان احد من الاخيرين مطلقا اذ رجا يترتب على الفعل  
فائدة لا تكون مقصودة لفاعله واما حمل الغائية على ما يشير  
اليه بهذه حقيقة لغة وعرفا اذ العبارات في انفسها فائدة  
اما باعتبار اللغة فقط واما باعتبار العرف فلا تميزا  
يترتب على تصحيح حرفيها واخراجها عن الخارج ويجوز  
ان يكون مجازا في الاسناد باعتبار ان تلك العبارات  
مدخلة في حصول الفائدة تشمل اما خبر بعد خبر او بدل  
او حمل او موصلة لفائدة والملا انما تشمل احتمال الحمل على الاجزاء  
على مقدمة وتقييم وخاتمة وجه الترتيب ان ما يذكر في هذه  
الرسالة من العبارات اما ان يكون لفائدة المقصودة او  
لفائدة ما يتعلق به الخارج من غير ان يذكر فيها فان كان الاول  
فهو التقييم وان كان الثاني فالعلة كذلك التعليل لغة الحق  
بالاخرى اي من حيث تعلل الاعانة في الشرع على وجه البصيرة فيها



فهو المقدمة وان تعلق اللاحق بالسابق اي من حيث زيادة  
 التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة مأخوذة  
 اما في قدم الالزام بمعنى تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح  
 عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمناسبة ظاهرة  
 لتقدمها في الذكر والتقديمها الطالب في الشروع في المقصد  
 بالذات او بالواسطة والمراد بالمقدمة معناها المعاني  
 الخاصة او العبارات المعينة فالابدية من اعتبار التجويز  
 بان يكون من قبيل اطلاق الكل على بعض جزئية او اطلاق  
 اسم المدلول على بعض ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ  
 على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة فهو موضع قلم الكاتب  
 ان التنبيه من المقدمة فالأولى معنى لحدته جزء مستقلا  
**المقدمة** مبتدأ خبر محذوف اي هذا الذي يشروع فيه  
 او بالعكس واما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها  
 في قول التقسيم خبرا لها فغير مناسب في امثال هذه المقام  
 تأمل ولما كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضوح

الوضع وعمومه وتعمق الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه  
 المقصود كما يظهر لك بعيد ذلك بد في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار  
 اللفظ قد يوضع بشخص بعينه **اعلم** ان اللفظ في اصل  
 اللغة مصدر بمعنى الترمي فهو بمعنى المفعول فيشتمل على ما لم يكن  
 صوتا وحرفا وما هو حرف واحد او اكثر ممالا او مستقلا صادرا  
 من الفم ولا لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من  
 الصوت المعتمد على الحرف حرفا واحدا او اكثر ممالا او مستقلا  
 فلا يقال لفظ الله بكلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من  
 شانه ان يصدر من الفم من الحروف واحد او اكثر او ما يجي  
 عليه احكام اللفظ كالعطف والابدال منه فيندرج فيه كقوله  
 الله وكذا الضمائر التي تجب استنساخها وهذا المعنى اعم من الاول  
 وهو المراد ههنا والالام فيه اما بالجنس من حيث حصوله في بعض  
 افراده اعني العهد الذهني والخاصة معينة من جنس مطلق اللفظ  
 وهو الموضوع منه اعني العهد الخارجي وتوجب ان يحل قوله  
 بوضع على العهد عن الماضي الى المضارع اما لاختصاص الصورة النوع غايبة





اولنا خسر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذا تم هذا  
فنفول اسم اللفظ الموضوع من حيث شخص المعنى وعمومه  
وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء  
اربعة لان المعنى اما شخصي او لا وعلى كلا التقدير فالوضع  
اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا لشخص باعتبار تعقله  
بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً لموضوع له خاص  
كما اذا تصورت ذات زيد ووضع لفظه باذنه والثاني ما هو  
شخصي باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر عام ويسمى ذلك  
الوضع وضعاً عاماً لموضوع له خاص كاسماء الاشياء على ما  
يسمى وهذا التقسيم مما يجب ان يكون معه متعدياً  
والثالث ما وضع الامر كلياً باعتبار تعقله كذلك ان على  
عمومه ويسمى هذا الوضع وضعاً عاماً والموضوع له عاماً  
كما اذا تصورت معنى الحيوان والناطق ووضع لفظه لا  
بأثره والراجح ما وضع لكلياً باعتبار تعقله خصوصاً بعض  
افراد هذا التقسيم تماثلاً لوجوده بل حكموا بانها لا لان

لان المفوضيات لا يعقل كونها مرة للاحاطة كليتها  
بخلاف العكس وكنتي بذكر القسمين من تلك الافام الاربعة  
لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض به  
فيما هو المقصود الاصل من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى  
الحروف والمضمر اسم الاشارة والوصول الاول وان كان كذلك  
الا انه لما شارك الثاني في شخص المعنى تعقله لمزيد توضيح  
صاحبه وقوله بعينه فيحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام  
الذي قد وضع اللفظ شخص تعقله بعينه وشخصه وقد وضع  
له باعتبار امر عام اي باعتبار تعقله بامر عام وذلك اي الوضع  
شخصي باعتبار امر عام يتحقق بان يعقل امر عام مشترك  
بين الشخصين ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذين  
الشخصين اي بعين اللفظ باثاء كل واحد من افراد الشخصين  
سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما يقال في معاني  
الحروف او من عوارضها كما في المضمر واسماء الاشياء وذلك  
الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرة للاحاطة تلك الافراد



والتي هي المسماة الموضوع كإحدى اللفظ وليس كذلك الأمر  
 العام موضوع له كما يوقع في الضمائر والموصولات وغيرها  
 وإنما اعتبر عن ذلك التعيين الذي هو الوضع حقيقة  
 بالقول أنه يظهر التعيين غالباً دائماً بقيد الحقيقة بقوله  
 بحيث لا يفهم ولا يفاد منه إلا واحد بخصوصه دون القدر  
 المشترك لئلا يتوهم أنما وضع له اللفظ بمفهوم كلي  
 واحد من أفراد ذلك الأمر المشترك حتى يتم إفادته  
 ويفهم هو منه فإنه ذلك بطريق المقصود أن الموضوع  
 والمبتدأ في هذا الشخص من أفرادها على وجه واحد  
 كذلك دون القدر المشترك فإنه غير مفاد موضوع له بقوله  
 دون القدر المشترك حاله من أفرادها على وجه واحد  
 متجاوز القدر المشترك فإنه غير مفاد غير مفاد منه بطريق  
 الاستعمال فيه بحيث الوضع فلا يقال هذا مثله ويراد به  
 الأمر العام الذي هو مفهوم الشار إليه المذكر وإذا  
 كان كذلك فيحصل الواضع ذلك المشترك إلى الموضوع

للموضوع ووسيلة الحصول لأنه أي المشترك الموضوع له  
 قوله لأنه بتقديره لا م معطوف على الخبر كقوله فتعقل مصدر  
 أو أن قرأ على صيغة المضارع الجري من الثلاثي الجدة فانه  
 منصوب على الحال لأنه ولا أنه عطف فالوضع كلي والموضوع له  
 مختص كما قرأناه وذلك أي اللفظ الموضوع لشخص باعتبار  
 أمر عام مثل الاسم الشار إليه فهو هذا نزل ذلك الأمر الكلي  
 منزلة الشار إليه المعين كمال التمييز لخاص بالبيان السابق  
 فاعمل فيه ذلك الموضوع للاستحسان فان هذا مثلاً  
 موضوعه ومسمى أي معناه الشار إليه الشخص أي كل واحد  
 من أفراد مفهوم الشار إليه مطلقاً والشخص صفة لكل واحد  
 من حيث أنه المراد بالشار إليه مسمى ولا يجوز أن يكون صفة  
 الشار إليه لا يكتفي على أي منسكة قوله موضوعه في بعض  
 النسخ بناءً على ما ثبت على خبر هذا بناءً على اللفظة أو الكلمة  
 وفي بعض آخر بإضافة الضمير علوانه من قبيل الأسماء  
 جرياً لأن له وقوله بحيث لا يقبل الشركة لا يكيد لا يستفاد من الشخص



يعني ان مفهوم هذا ما صدق عليه المشايخ المشيخ الذي  
لا يقبل الشك لا مفهومه الذي يقبل الشك والاصل ان معنى  
لفظ هذا اكل ما اراد اليه مفرد مذكر مستحق لوصف لاحظ بامر عام  
وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكور الصادر عن هذا المشار اليه  
الشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت على كل رومي بانه ابيض  
بهذا الصواب لا فقد لاحظت جميع الشخصيات الرومية من رومية  
وعرو وغيرهما بامر عام وهو الرومي وحكمته بانه ابيض  
**تنبيه** الحظ التنبيه يستعمل في مثل هذه الاحوال ان يكون  
الحكم المذكور بعده بديهيا والثاني ان يكون معلوما  
من الكلام السابق وهذا الحكم بديهيا الاول  
بالضرورة وفيه فم مع الاسناد يكفي في الجزم بالنسبة وليس  
مما ذكره استدلالا لا تنبيه بانه في صورة الاستدلال لا بديهيا  
قد يتبين عليها انه لما قد يكون في بعض الاماكن القاصصة  
من الحفاة ما هو من هذا القبيل لا يما صدق عليه اللفظ  
الموضوعي شخصيا بانه لا يندرج تحت امر عام لا يقبل

لا يقبل الشخص الا بقرينة معينة لان وجه اطلاق اللفظ الواحد  
من تلك الشخصا بعينه ليس الا وضع له وهو لا يختص به  
لاستواء نسبة الوصف الى الشخصا المستمدا اذ مع اشتراك  
الكلمة في تلك اللفظ بدس في افادة اللفظ التعيين من امر ينظم اليه  
به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة **فان قيل** ما هو من هذا  
التعيين والالفاظ المشتركة سببا في عدم افادة المعنى الموضوعي له  
يدون بالقرينة وهذا المعنى الموضوعي له في الفرق بين **قلنا**  
الفرق المذكور في التعيين في المعنى وعدمه ووحدة الوضع  
وتعديده **فان قلنا** اللفظ يجب استعماله في معناه الحقيقي  
لا يحتاج الى قرينة دون المعنى الجازي على ما هو المقرر فكيف  
حكمت بالاحتياج **قلنا** المراد بما ذكره هو ان اللفظ الموضوعي  
للمعنى يكون في صورة الاستدلال لا بديهيا كما ذكره في صورة الاستدلال لا بديهيا  
الحقيق ولا يحتاج الى اللفظ الجازي الاستدلال الجازي والجازي  
يحتاج الى قرينة بخلاف ذلك لا يعرف عن افادة المعنى الموضوعي  
الذي وضع اللفظ للاستدلال فيه واحتياج في المعنى



وفي الشك لدفع من جهة المعنى في الحقيقة وفهم المراد  
لا الاستعمال وتما فرغ من المقدمة شرعي في المقصود فقال  
**التقديم** مبتدأ او خبر على ما من والمحذوف هو المذكور  
ومعنى التقديم هو ضم قيدين او اكثر الى عام ليصير ذلك العام  
بانتظام كل قيد قسماً مبنياً للتقديم الآخر او غير مبين له باعتبار  
تناق في القيود او تخالفها فقط والبيادير يجب ان يكون  
اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله  
بحال تقديم اللفظ باعتبار مدلوله او لا الى قسمين بما مدلوله  
كله وما مدلوله مستحص وتقديم الاول منه الى القسمين جنس ومصدر  
والى مشتق وفعل وتقديم الثاني العلم والحرف والضمير  
وسم الإشارة والموصول على وجه ينطبق تلك الاقسام  
فان تحيط بها من اقسام الاعداد **النقطة** اي الموضوع  
مدلوله اي المعنى الموضوع له فان الحاصل في العقل من حيث  
حصوله فيه يعتبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انفرامه  
مطلقاً يسمى مفهوماً ومن حيث انفرامه بانفرام غيره مدلولاً

كتاب في التفسير